مجلة دراسات إسلامية EISSN 2716 – 8352 ISSN 1112–8011
المجلد : 18 العدد : 02 السنة : 2023 ص 65 – 88

دراسة حديثية نقدية لحديث "الأوعال"

"A Critical Study of the Hadith of "Al Awaal"

أحمد علي شحاده المومني [1] * باسم فيصل الجوابرة [2]

[1] الجامعة الأردنية، عمان، الأردن Ahmed.almomani88@yahoo.com

[2] الجامعة الأردنية، عمان، الأردن Drbasem@yahoo.com

تاريخ الارسال : 2023/11/16	تاريخ القبول : 2023/12/28	تاريخ النشر : 2023/12/31

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى تقديم دراسة حديثية نقدية لحديث اشتهر في كتب أهل العلم بحديث (الأوعال)، وقد سمّي بذلك لأنّه قد جاء فيه وصف الملائكة حملة العرش أنّهم على هيئة الأوعال، والوعل هو التيس الجبليّ الذي له قرنان قويّان منحنيان كسيفين أحدبين، وقد اشتمل هذا الحديث على ثلاثة محاور، الأول: وهو محور هذه الدراسة، وجاء فيه وصف الملائكة حملة العرش أنّهم على هيئة الأوعال، والثاني: تحديد المسافة بين السماء والأرض، وبين السماوات والعرش، والثالث: إثبات العلو والفوقية لله تبارك وتعالى وأنّ الله عزّ وجلّ مستوٍ على عرشه، وقد قمت بتخريج الحديث تخريجاً موسّعاً، ثمّ ذكرت اختلاف العلماء في ثبوت هذا الحديث، ثمّ ناقشت أقوال العلماء وأدلّتهم وذلك وفق المنهجية العلمية عند أهل الحديث.

وقد توصلت بعد هذه الدراسة النقدية إلى جملة من النتائج والتوصيات تمّ إيداعها في خاتمة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: أوعال؛ وعل؛ العرش؛ النقد؛ فوق.

Abstract:

This research aims to provide a critical hadith study of a hadith that is famous in the books of scholars for the hadith (the falcons). The hadith is based on three axes, the first: which is the focus of this study, in which the angels who carry the throne are described as being in the form of falcons, and the second: defining the distance between heaven and earth, and between the heavens and the throne, and the third: proving the supremacy and supremacy of God, the Blessed and Exalted, and

* المؤلف المرسل

that God, the Mighty and Sublime, is established on His Throne. , And I graduated the hadith extensively, then mentioned the difference of scholars in proving this hadith, then I discussed the sayings of the scholars and their evidence, according to the scientific methodology of the people of hadith.

After this critical study, I reached a number of results and recommendations that were presented in the conclusion of the study. **Keywords**: **goats**, **goats**, **throne**, **criticism**, **above**.

مقدمة:

الحمد لله ربّ العالمين، وأفضل الصلاة وأتمّ التسليم على سيّدنا محمّد صلّى الله عليه وسلّم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد:

فإنّ علم الحديث من أجلّ العلوم وأشرفها، أولاه العلماء مكانة عالية في الأهمية، وذلك لما له من أهمية في بيان وتأصيل الأحكام الشرعية، ولأجل هذا بذل العلماء جهوداً عظيمة ووضعوا قواعد رصينة يعرف بها صحيح الحديث من سقيمه.

وإنّ ممّا يستعان به على معرفة صحيح الحديث من سقيمه جمع طرق الحديث، والنظر في مراتب الرواة ومنزلتهم في الحفظ والإتقان، وتحديد مدار الحديث الذي تلتقي فيه جميع الروايات، ثمّ الرجوع إلى أقوال النّقاد الحذّاق أئمة هذا الشأن، والوقوف على مناهجهم، قال علي بن المديني: "الْبَابُ إِذَا لَمْ تَجْمَعْ طُرُقَهُ لَمْ يَتَبَيَّنْ خَطَؤُهُ"[1]، وقال الخطيب البغدادي: "وَالسَّبِيلُ إِلَى مَعْرِفَةِ عِلَّةِ الْحَدِيثِ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ طُرُقِهِ وَيَنْظُرَ فِي اخْتِلَافِ رُوَاتِهِ وَيُعْتَبَرَ بِمَكَانِهِمْ مِنَ الْحِفْظِ وَمَنْزِلَتِهِمْ فِي الْإِتْقَانِ وَالضَّبْطِ"[2].

وقد جاءت هذه الدراسة التطبيقية لتسلّط الضوء على حديث الأوعال، الذي اشتمل على ثلاثة محاور رئيسية، الأول: وهو محور هذه الدراسة، وجاء فيه وصف الملائكة حملة العرش أنّهم على هيئة الأوعال، والثاني: تحديد المسافة بين السماء والأرض، وبين السماوات والعرش، والثالث: إثبات العلو والفوقية لله تبارك وتعالى وأنّه عزّ وجلّ مستوٍ على عرشه.

وسأناقش إن شاء الله في هذه الدراسة حديث الأوعال بشكل موسّع من حيث ثبوت إسناده، ومن حيث ثبوت لفظة الأوعال، ثمّ أذكر آراء العلماء حول هذا الحديث وأناقشها ثمّ أرجّح بينها، وذلك وفق المنهجية العلميّة عند المحدّثين.

مشكلة الدراسة

تكمن مشكلة الدراسة من خلال الإجابة عمّا يلي:

1- ما مدى دقة العلماء في تصحيح حديث الأوعال أو تضعيفه؟

2- ما الأدلّة والقرائن التي اعتمد عليها العلماء في القبول أو الردّ؟

3- ما الأسباب التي من أجلها روى العلماء هذا الحديث في كتبهم؟

4- ما القول الراجح في حديث الأوعال؟

أهمية الدراسة

تظهر أهمية هذا البحث من خلال الأمور التالية:

1- فيه خدمة للسنة النبوية وذلك من خلال الوقوف على صحة أو ضعف هذا الحديث الذي أخبر عن مسائل غيبية.

2- فيه نقل قدر كبير من أقوال العلماء في الجرح والتعديل والتعليل، وذلك من خلال الرجوع إلى المصادر الأصلية.

3- البحث مثال حي على اختلاف العلماء في التصحيح والتضعيف.

4- البحث اشتمل على تطبيق عملي في علم العلل، ومناقشة أقوال العلماء والترجيح بينها.

أهداف الدراسة:

1- إبراز بعض الأدلة والقرائن التي اعتمد عليها العلماء في قبول الأحاديث وردّها.

2- الوقوف على مقاصد العلماء من إيرادهم هذا الحديث في كتبهم.

3- بيان ما مدى صلاحية الأدلة والقرائن التي اعتمد عليها العلماء في القبول أو الردّ.

4- مناقشة أقوال العلماء حول هذا الحديث والترجيح بينها وذلك باستخدام المنهجية النقدية عند المحدثين.

5- رفد المكتبة الحديثية بدراسة متخصصة حول حديث الأوعال.

الدراسات السابقة

بعد البحث والتحرّي لم أجد من كتب بحثاً محكّماً أو رسالة جامعية في حديث الأوعال ما خلا بحثاً واحداً جاء بعنوان "دراسات في نقد المتن: دراسة تطبيقية على أحاديث الأذان، الديك، الأوعال" (د. مُحَمَّد أمين عمر، مجلة التربية، جامعة الأزهر، ع167، ج2، 2016) وقد تكلّم الباحث عن حديث الأوعال بشكل عام ومختصر ضمن مسائل في نقد المتن، وتختلف دراستي عن دراسته أنّ دراستي استقرائية تعليلية نقدية لحديث الأوعال، وقد امتازت بمناقشة أقوال العلماء والترجيح بينها ضمن المنهجية العلميّة عند علماء الحديث.

منهج البحث

اقتضت طبيعة البحث أن أتّبع المناهج التالية:

1- المنهج الاستقرائي: وذلك باستقراء جميع طرق الحديث من خلال التخريج الموسّع من المصادر الأصلية.

2- المنهج التحليلي: وذلك من خلال دراسة جميع طرق الحديث التي تمّ جمعها، ثمّ استعراض أقوال العلماء فيها من المصادر الأصلية وكتب الرجال وكتب العلل وغيرها.

3- المنهج النقدي: وذلك بمناقشة أقوال العلماء في الحديث، وذكر أدلّتهم في القبول والردّ وموافقتها وتأييدها أو ردّها، ثمّ الترجيح بينها مع ذكر الأدلّة، وذلك باستخدام المنهجية العلميّة عند علماء الحديث.

خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث تقسيمه إلى المباحث الآتية:

المبحث الأول: نصّ الحديث وتخريجه وآراء العلماء فيه

المطلب الأول: نص الحديث

المطلب الثاني: تخريج الحديث وبيان مداره

المطلب الثالث: آراء العلماء في الحديث وحجتهم في ذلك

المبحث الثاني: الحكم على الحديث وبيان علله

المطلب الأول: الأسباب التي من أجلها روى العلماء هذا الحديث في كتبهم.

المطلب الثاني: العلل الواردة في الحديث.

المطلب الثالث: مناقشة العلماء الّذين ذهبوا إلى تصحيح الحديث.

الخاتمة وفيها أهمّ النتائج والتوصيات

المبحث الأول: نصّ الحديث وتخريجه وآراء العلماء فيه

المطلب الأول: نصّ الحديث

قال الإمام الترمذي[3]رحمه الله: حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ[4]، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ[5]، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي قَيْسٍ[6]، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمِيْرَةَ، عَنِ الأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ[7]، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ قَالَ: زَعَمَ أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا فِي البَطْحَاءِ[8]فِي عِصَابَةٍ[9]، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ فِيهِمْ، إِذْ مَرَّتْ عَلَيْهِمْ سَحَابَةٌ فَنَظَرُوا إِلَيْهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ تَدْرُونَ مَا اسْمُ هَذِهِ؟ قَالُوا: نَعَمْ، هَذَا السَّحَابُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَالمُزْنُ[10]؟ قَالُوا: وَالمُزْنُ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: وَالعَنَانُ[11]؟ قَالُوا: وَالعَنَانُ

ثُمَّ قَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ: هَلْ تَدْرُونَ كَمْ بُعْدُ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ؟ قَالُوا: لاَ، وَاللَّهِ مَا نَدْرِي، قَالَ: فَإِنَّ بُعْدَ مَا بَيْنَهُمَا إِمَّا وَاحِدَةٌ، وَإِمَّا اثْنَتَانِ، أَوْ ثَلاَثٌ وَسَبْعُونَ سَنَةً، وَالسَّمَاءُ الَّتِي فَوْقَهَا كَذَلِكَ، حَتَّى عَدَّدَهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ كَذَلِكَ، ثُمَّ قَالَ: فَوْقَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ بَحْرٌ بَيْنَ أَعْلاَهُ وَأَسْفَلِهِ كَمَا بَيْنَ السَّمَاءِ إِلَى السَّمَاءِ، وَفَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ[12] بَيْنَ أَظْلاَفِهِنَّ وَرُكَبِهِنَّ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، ثُمَّ فَوْقَ ظُهُورِهِنَّ العَرْشُ، بَيْنَ أَسْفَلِهِ وَأَعْلاَهُ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ، وَاللَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ.

قَالَ عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ: سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: أَلاَ يُرِيدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ سَعْدٍ أَنْ يَحُجَّ حَتَّى يُسْمَعَ مِنْهُ هَذَا الْحَدِيثَ.

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَى الوَلِيدُ بْنُ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ سِمَاكٍ، نَحْوَهُ وَرَفَعَهُ، وَرَوَى شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكٍ، بَعْضَ هَذَا الحَدِيثِ وَوَقَفَهُ وَلَمْ يَرْفَعْهُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ هُوَ: ابْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَعْدٍ الرَّازِيُّ.

المطلب الثاني: تخريج الحديث وبيان مداره

ورد الحديث مرفوعاً وموقوفاً

أولاً: تخريج الحديث مرفوعاً:

ورد الحديث مرفوعاً بصورتين: موصولا ومرسلا:

أ- تخريج رواية الوصل:

مدار هذه الرواية على سماك بن حرب الذي روى الحديث عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس بن عبد المطّلب، وقد راوه عن سماك:

- عمرو بن أبي قيس، ومن طريقه رواه أبو داود، والفاكهي، وابن أبي عاصم، والبزار، والروياني، وابن خزيمة، وأبو الشيخ، وابن مندة، واللالكائي،وأبو القاسم الأصبهاني، وأبو العلاء الهمذاني[13].

2- إبراهيم بن طهمان في مشيخته، ومن طريقه رواه أبو داود، والآجري، وابن مندة، والبيهقي، والجورقاني، والضياء[14].

3- الوليد بن عبد الله بن أبي ثور، ومن طريقه رواه أبو داود، وابن ماجة، وأحمد، والدارمي، وابن أبي الدنيا، والبزار، وابن أبي شيبة، وابن خزيمة، والعقيلي، وأبو بكر الشافعي، والآجري، وابن شاهين، وابن بطة، والخطابي، واللالكائي، والبيهقي، وابن عبد البر، وأبو العلاء الهمذاني، وابن الجوزي، وابن قدامة، والضياء، والمزي، والذهبي[15]، [16].

4- شعيب بن خالد ومن طريقه رواه أحمد، وابن أبي شيبة، وأبو يعلى، وابن عدي، والحاكم، والبغوي، وابن الجوزي، والذهبي، ولكن سقط الأحنف بن قيس من إسناد الجميع، وكلهم رواه بلفظ: (بينهما مسيرة خمسمائة سنة)[17].

5- عمرو بن ثابت أبو المقدام، ومن طريقه رواه الروياني، وأبو نعيم، ولكن سقط من إسناد الروياني عبد الله بن عميرة، وأشار ابن عبد البر إلى روايته[18].

6- عنبسة بن سعيد، أشار إلى هذا الطريق ابن مندة، والجورقاني[19].

ب- تخريج رواية الإرسال:

أخرج هذه الرواية أبو الشيخ من طريق يزيد أبي خالد الدّالانيّ عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس، وأشار ابن عبد البر إلى روايته[20].

ثانياً: تخريج الحديث موقوفاً على العباس رضي الله عنه:

أخرج الحديث موقوفا على العباس ﷺ: ابن أبي شيبة، والدارمي، وأبو يعلى، وابن خزيمة، وأبو بكر الشافعي، والحاكم، جميعاً من طريق شريك بن عبدالله عن سماك بن حرب عن عبد الله بن عميرة عن الأحنف بن قيس عن العباس ﷺ مختصراً في تفسير قول الله تعالى: {وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ}[21] قال: ثَمَانِيَةُ أَمْلَاكٍ فِي صُورَةِ الْأَوْعَالِ[22] قَالَ: (مَا بَيْنَ ظِلْفِ[23] قَدَمِهِمْ إِلَى رُكْبَتِهِ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ خَرِيفًا)[24]، وفي لفظ: (مَسِيرَةُ ثَلَاثٍ وَسِتِّينَ سَنَةً[25]، أَوْ خَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً)[26].

ومما تقدّم يتبيّن أنّ عبد الله بن عميرة تفرّد برواية الحديث، وتفرّد سماك بن حرب بالرواية عنه، واختلف فيه على سماك بن حرب بين رفع ووقف وإرسال.

المطلب الثالث: آراء العلماء في الحديث وحجتهم في ذلك

اختلفت آراء العلماء في الحكم على هذا الحديث فمنهم من صحّحه، ومنهم من ضعّفه، ومنهم من اعتبره من الإسرائيليات، وفيما يلي تفصيل ذلك:

أولاً: بيان أبرز العلماء الّذين ذهبوا إلى تصحيح أو تحسين الحديث

1- الإمام الترمذي حيث قال في رواية عمرو بن أبي قيس: "حسن غريب"[27].

2- الإمام أبو داود حيث روى الحديث في سننه وسكت عليه، وما سكت عنه فهو صالح، كما في رسالته إلى أهل مكة[28].

3- الإمام عثمان بن سعيد الدارمي الذي روى الحديث واحتجّ به في ردّه على الجهمية[29].

4- الإمام ابن خزيمة حيث روى الحديث في كتابه التوحيد وقد اشترط أن لا يحتجّ فيه إلا بما نقله العدل عن العدل إلى النبي ﷺ، وإذا كان في الحديث علة بيّنها[30].

5- الإمام الحاكم النيسابوري حيث صحّح الحديث في أكثر من موضع[31].

6-الإمام الجورقاني الذي حكم على الحديث بأنّه "صحيح"[32].

7- شيخ الإسلام ابن تيميّة حيث حسّن الحديث وردّ على من ضعّفه بأنّ أهل السنن رووه من طريقين مشهورين، والقدح بأحدهما لا يقدح في الآخر، ثمّ ردّ على من أعله بعدم سماع عبد الله بن عَمِيْرَةَ من الأحنف بأنّ الحديث رواه إمام الأئمة ابن خزيمة في التوحيد الذي اشترط فيه أنّه لا يحتج فيه إلا بما نقله العدل عن العدل إلى النبي ﷺ، والإثبات مقدم على النفي، إذ البخاري نفى معرفة سماعه من الأحنف، ولم ينف معرفة غيره، فإذا عرف غيره كابن خزيمة ما ثبت به الإسناد، كانت معرفته مقدمة على نفي غيره، وعدم معرفته[33].

8- الإمام الذهبي حيث ذكر أنّ الحديث رواه أبو داود بإسناد حسن وفوق الحسن[34].

9-الحافظ ابن القيّم حيث صحّحَ الحديث وذكر أنّه رُدّ من أجل الوليد بن أبي ثور، وبمعارضة حديث الحسن عن أبي هريرة[35] وفيه تقدير المسافة بين السماء والأرض خمسمائة سنة، ثمّ ردّ على من ضعّفه بأنّ الوليد لم ينفرد بالحديث وقد توبع، وردُّ الحديث من أجله فاسد، وإنّما ذنبه أنّه روى ما يخالف الجهمية، ثمّ ضعّف حديث الحسن عن أبي هريرة[36].

10- الشيخ المباركفوري حيث علّق على الحديث فقال: "وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ الْعَرْشِ وَهَذَا هُوَ الْحَقُّ وَعَلَيْهِ تَدُلُّ الْآيَاتُ الْقُرْآنِيَّةُ وَالْأَحَادِيثُ النَّبَوِيَّةُ وَهُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ الصَّالِحِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ والتابعين وغيرهم من أهل العلم"[37].

ثانياً: بيان أبرز العلماء الّذين ذهبوا إلى تضعيف وردّ الحديث وحجتهم في ذلك.

1- الإمام البخاري الذي ذكر أنّ عبد الله بن عميرة لا يعلم له سماع من الأحنف بن قيس، وهذا تضعيف ضمني لروايته لأنّ الحديث من طريقه[38].

2- الإمام العقيلي حيث أعلّ الحديث بالانقطاع، واستدلّ لذلك بقول البخاري في عدم سماع عبد الله بن عميرة من الأحنف بن قيس[39].

3- الإمام ابن عدي حيث ترجم لعبد الله بن عميرة في الضعفاء، وذكر قول البخاري فيه ولم يتعقبه

بشيء[40]، وذكر في موضع آخر في ترجمة يحي بن العلاء وقد أخرج الحديث من طريقه وضعّفه، أنّ الحديث غير محفوظ[41].

4- الإمام ابن العربي المالكي حيث ذكر أنّه لا يصحّ شيء في الأوعال، ثمّ علّق فقال: "أمور تلقفت من أهل الكتاب ليس لها أصل في الصّحة"[42].

4- الإمام ابن الجوزي حيث قال: "هذا حديث لا يصح"[43].

5- الإمام الذهبي حيث قال: "تفرّد به سماك عن عبد الله، وعبد الله فيه جهالة، ويحيى بن العلاء متروك الحديث"[44].

6- الحافظ البوصيري حيث حكم على الحديث فقال: "ضعيف ومنقطع"[45].

7- الشيخ مُحَمَّد زاهد الكوثري حيث كتب مقالاً سمّاه أسطورة الأوعال، وقد أشار فيه إلى ضعف الحديث[46].

8- الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر في تحقيقه على المسند حيث قال: "إسناده ضعيف"[47].

9- الشيخ مُحَمَّد ناصر الدين الألباني حيث قال: "ضعيف"[48].

10- الشيخ شعيب الأرنؤوط حيث قال في تحقيقه على المسند: "إسناده ضعيف جداً"[49].

المبحث الثاني:

الحكم على الحديث وبيان علله

المطلب الأول: الأسباب التي من أجلها روى العلماء هذا الحديث في كتبهم.

تعدّدت مقاصد العلماء من رواية حديث الأوعال في كتبهم إلى ما يلي:

أولاً: من رواه معتقداً صحّته كما جاء عن الحاكم والجورقاني وابن تيمية وابن القيّم وغيرهم[50].

ثانياً: من رواه لبيان ضعفه وعلّته كما جاء عن العقيلي وابن عدي وابن الجوزي وغيرهم[51].

ثالثاً: من رواه استئناساً وتبعاً لا اعتماداً واحتجاجاً، وذلك لاشتمال الحديث على معنىً ورد في كتاب الله عزّ وجلّ وسنة رسوله ﷺ، وهو العلو والفوقية لله تبارك وتعالى، وأنّ الله سبحانه مستوٍ على عرشه، وهذا صنيع جمع من العلماء الّذين أوردوا الحديث في باب الردّ على الجهمية[52] كالإمام أبي داود، وابن ماجة، وابن أبي شيبة، وابن خزيمة، وابن عبد البر، وابن قدامة، والذهبي وغيرهم[53].

وبالنظر في صنيع كثير من العلماء نجد أنّهم رووا حديث الأوعال في الجملة، وهذا منهج كثير من المصنفين إلا أن ينصّ المؤلف على شرطه في كتابه، أمّا من لم يذكر شرطه في كتابه وأسند مروياته فقد أحالك إلى البحث عن حال الحديث، أو أنّه ذكره تبعاً لاشتماله على معنىً ورد في الأحاديث الصحيحة.

ومن الأحاديث الصحيحة التي وردت في إثبات العلو والفوقية لله تبارك وتعالى، وأنّه سبحانه مستوٍ على عرشه ما يلي:

1- روى البخاري ومسلم[54] من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لما قضى الله الخلق كتب في كتابه فهو عنده فوق العرش إن رحمتي غلبت غضبي».

2- وروى البخاري[55] أنّ زينب ﷺ كانت تفخر على أزواج النبي ﷺ تقول: زوجكن أهاليكن، وزوجني الله تعالى من فوق سبع سموات.

3- وروى مسلم[56] من حديث أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: اللهُمَّ أَنْتَ الْأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ، وَأَنْتَ الْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ.

أكتفي بذكر هذه الأدلة إذ الأدلة في هذا الباب كثيرة من الكتاب والسنة بما يدل على العلو والفوقية لله تبارك وتعالى بما يليق به جلّ وعلا.

وأختم بكلام الإمام الذهبي[57] في كتابه العلو الذي ذكر فيه مئات الأحاديث الدالة على العلو لله تعالى فقال: "وَقَوْلنَا فِي هَذِه الْأَحَادِيث إننا نؤمن بِمَا صَحَّ مِنْهَا وَبِمَا اتّفق السّلف على إمراره وَإِقْرَاره فَأَما مَا فِي إِسْنَاده مقَال وَاخْتلف الْعلمَاء فِي قبُوله وتأويله فَإِنَّا لَا نتعرض لَهُ بتقرير بل نرويه فِي الْجُمْلَة ونبين حَاله وَهَذَا الحَدِيث إِنَّمَا سقناه لما فِيهِ مِمَّا تَوَاتر من علو الله تَعَالَى فَوق عَرْشه مِمَّا يُوَافق آيَات الْكتاب".

وبناءً على ما سبق يحمل صنيع كثير من العلماء من إيرادهم لحديث الأوعال في كتبهم.

المطلب الثاني: العلل الواردة في الحديث

بعد تخريج الحديث ودراسته تبيّنَ لي أنّ هذا الحديث معلول ولم يُصب من صحّحه وذلك لما يلي:

أولاً: جهالة عبد الله بن عميرة الكوفي وتفرده في الحديث: حيث ترجم له البخاري، وابن أبي حاتم وسكتا عنه[58]، وذكر إبراهيم الحربي أنّه لا يعرفه[59]، وذكره ابن الجارود والعقيلي وابن عدي في الضعفاء[60]، وذكره ابن حبان في الثقات[61]، وقال الذهبي: "مجهول"[62]، وفي موضع آخر: "فيه جهالة"[63]، وقال ابن حجر: "مجهول"[64]، وحكم عليه في التقريب بأنّه مقبول[65]، أي حيث يتابع وإلّا فليّن الحديث.

فتبيّن لنا ممّا سبق أن هذا الراوي لم يوثقه أحد من العلماء، بل ذكروه في الضعفاء وحكم عليه بعضهم بالجهالة، ولذلك فإنّ ذِكْرَ ابن حبان له في الثقات لا يعتدّ به لأن ابن حبان يوثق المجاهيل، ولأنه ذَكَرَ اسمه في الثقات دون توثيق له، ولقد ذكر الشيخ عبد الرحمن المعلّمي رحمه الله أنّ مراتب توثيق الرواة عند ابن حبان على درجات:

الأولى: أن يصرّح به كأن يقول «كان متقنا» أو «مستقيم الحديث» أو نحو ذلك، والثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم، والثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أنّ ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة، والرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذاك الرجل معرفة جيدة، والخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية قريب منها، والثالثة مقبولة، والرابعة صالحة، والخامسة لا يؤمن فيها الخلل، والله أعلم[66].

قلت: علّق الشيخ الألباني رحمه الله على هذا الكلام فقال: "هذا تفصيل دقيق، يدل على معرفة المؤلف رحمه الله تعالى، وتمكّنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً، غير أنه قد ثبت لدي بالممارسة أنّ من كان منهم من الدرجة الخامسة فهو على الغالب مجهول لا يعرف، ويشهد بذلك صنيع الحفاظ كالذهبي والعسقلاني وغيرهما من المحققين، فإنهم نادرا ما يعتمدون على توثيق ابن حبان وحده ممن كان في هذه الدرجة، بل والتي قبلها أحيانا"[67].

وبناءً على ما سبق يتبيّن لي أنّ اللائق بالراوي الحكم عليه بالجهالة.

وممّا يؤيد ذلك أنّ يعقوب بن شيبة سأل يحيى بن معين عن الرجل يروي عنه مثل سماك بن حرب، وأبي إسحاق، هل يكون معروفاً بذلك؟ فقال: "هؤلاء يروون عن مجهولين"[68].

قلت: وعبد الله بن عميرة ممّن تفرّد سماك بن حرب بالرواية عنهم كما ذكر مسلم والبزار[69]، ثمّ إنّ تفرد راوٍ مجهول بأمرٍ غيبي علامة نكارة إذ كيف يؤخذ الدين عن مجهول.

ثانياً: الانقطاع بين عبد الله بن عميرة والأحنف بن قيس: حيث ذكر البخاري أنّه لا يعلم له سماعاً من الأحنف[70].

قلت: وهذا النص غير صريح بنفي السماع، وإنّما غاية ما فيه أنّ البخاري نفى علمه بسماعه، ولم ينفِ علم الآخرين بذلك، أضف إلى ذلك أنّ إمكانية سماع عبد الله بن عميرة واردة إذ أنّه أدرك الجاهلية وكان قائد الأعشى، ولكن لا تصح له رؤية ولا صحبة كما ذكر أبو نعيم[71]، ولذلك ردّ ابن تيمية على من أعلّ الحديث بالانقطاع، واستدلّ لذلك برواية ابن خزيمة للحديث في التوحيد وهو قد اشترط أن لا يحتج إلا برواية العدل عن العدل[72]، وقد ردّ الشيخ الألباني على ذلك بأنّ هذا الجواب يفيد مع المقلّد الذي لا علم عنده بطرق إعلال الحديث، والجرح والتعديل، أو لم يتمكن من الوقوف على إسناده أو لم يطّلع على كلام أهل النقد في بعض رجاله، أمّا من عرف إسناد الحديث، وأنّ عبد الله بن عميرة تفرد به، وتفرد سماك عنه، وقول أهل العلم فيهم بما يقتضي توهين روايتهم، فلا يفيد بعد ذلك أنّ ابن خزيمة أخرجه، لا سيما وهو معروف عند أهل الفن أنه متساهل في التصحيح[73].

قلت: وتقديم قول الإمام البخاري أولى وذلك لمكانته وعلوّ شأنه في هذا الفن، وهذا على فرض وجود قول معارض له، ولكن بعد البحث والتحري لم أجد أحداً من الأئمة نصّ على سماع عبد الله بن عميرة من الأحنف، بل إنّ أهل العلم ما زالوا يتناقلون قول البخاري محتجين به في إعلال رواية عبد الله بن عميرة، كما فعل العقيلي الذي أعلّ الخبر بالانقطاع لا غير[74]، وهذا صنيع ابن عدي الذي ترجم لعبد الله بن عميرة في الضعفاء، وذكر قول البخاري فيه ولم يتعقبه بشيء[75]، ووافقه الذهبي في الميزان[76]، ثمّ لو سلّمنا نفي علة الانقطاع، فإنّ هذا لا يعني سلامة الحديث من العلل الأخرى.

وممّا سبق يتبيّن أن الحديث منقطع، وقد حاول بعضهم أن يجوّد الإسناد ويدفع هذه العلة فقام بإسقاط الأحنف بن قيس من الإسناد، وجعل الإسناد عن عبد الله بن عميرة عن العباس ﷺ، وذلك لإمكانية سماعه منه، إذ أنّه أدرك الجاهلية وكان قائد الأعشى، ولكن لا تصح له رؤية ولا صحبة كما ذكر أبو نعيم[77]، ولكن هذا الطريق لا يصحّ لأنّه جاء من طريق يحيى بن العلاء البجلي الرازي عن شعيب بن خالد البجلي الرازي عن سماك به، والحمل فيه على يحيى بن العلاء البجلي الرازي وهو متروك رمي بالوضع[78]، وقد خالف في متن الحديث أيضاً.

ثالثاً:مدار الحديث على سماك بن حرب الذهلي، أبو المغيرة الكوفي.

وسماك تابعي أدرك ثمانين من الصحابة ﷺ[79]، وثّقه يحيى بن معين، وأبو حاتم، وابن شاهين[80]، وذكر يعقوب ابن شيبة بأنّه صالح في غير عكرمة وليس من المتثبّتين، وأنّ روايته عن عكرمة خاصّة مضطربة، ومن سمع منه قديماً كشعبة وسفيان فحديثهم عنه صحيح مستقيم، والّذي ذكره ابن المبارك إنّما نرى أنّه فيمن سمع منه بأخرة[81]، وبيّن العجلي أنّه جائز الحديث إلا أنّه كان في حديثه عن عكرمة ربّما وصل الشيء عن ابن عباس، وكان الثوري يضعّفه بعض الضعف، ولم يرغب عنه أحد، ولم يترك حديثه أحد[82]، وذكر البزار: أنّه كان رجلا مشهورا لا أعلم أحدا تركه وكان قد تغير قبل موته[83]، وضعّفه شعبة والثوري وابن المبارك[84]، وقال أحمد: "مضطرب الحديث"[85]، وفي موضع آخر ذكر أنّ سماك بن حرب أصلح حديثاً من عبد الملك بن عمير[86]، وذكر النّسائي أنّه لا بأس به، وفي حديثه شيء[87]، وفي موضع آخر قال: "ليس بالقوي وكان يقبل التلقين"[88]، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: "يخطىء كثيراً"[89]، وقال الدار قطني: "سيء الحفظ"[90]، وذكر ابن عدي بعد أن سبر حاله أنّ له حديث كثير مستقيم، وأحاديثه حسان، وهو صدوق لا بأس به، ووافقه الذهبي في الميزان[91]، وحكم ابن حجر عليه بأنّه صدوق تغير بأخرة فكان ربما تلقن، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة[92].

وبالنظر في هذه الأقوال يتبّين لي أنّ سماك بن حرب لم يرغب أحد من الأئمة بالرواية عنه، ومن ضعّفه إنّما ضعّفه لاضطرابه في روايته عن عكرمة خاصّة، ولأجل أنّه أسند أحاديث لم يسندها غيره كما ذكر يحيى بن معين[93]، وكان يقبل التلقين، ورواية من روى عنه بأخرة، فإذا خلا حديثه من ذلك فهو صدوق لا بأس به إن شاء الله.

قلت: لا حاجة لنا بتفصيل الأقوال في رواية سماك عن عكرمة إذ الحديث ليس من طريقه، ولأنّ المقام يطول في ذلك، ولكن هذا الحديث تفردّ به سماك ولم يتفرد بأي شيء، إنّما تفرّد بأصل غيبي تضمّن تشبيه الملائكة حملة العرش بالأوعال، وقد ذكر الإمام النسائي أنّ سماكاً إذا انفرد بأصل فليس بحجة فقال: "كان ربما لقن فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن"[94]، وهذا جرح مفسّر من إمام ناقد، ولأجل ذلك لا يقبل تفرّده في ذكر صفة حملة العرش.

المطلب الثالث: مناقشة العلماء الّذين ذهبوا إلى تصحيح الحديث.

بالإضافة لما سبق ذكره من العلل في الحديث التي لو كانت في أيّ حديث لصَيّرته واهياً، ذكر بعض العلماء عللاً أخرى في الحديث، وهذا لا شكّ يزيد الحديث

ضعفاً إلى ضعفه، ولكنّ الاشكال في صنيع بعضهم كما سيأتي أنّه أوهم أنّ علة الحديث غيرُ ما ذكرنا، سواء بإثبات علة أخرى أو نفيها، ثمّ يبني على ذلك قبول الحديث أو ردّه من دون التعرّض لما سبق ذكره من العلل الرئيسية في الحديث، وهذا ما وقع فيه ابن الجوزي[95] والمنذري[96] الّذينِ أعلّا الخبر بالوليد بن أبي ثور دون ما سبق ذكره من العلل، وجاء ابن القيّم فردّ عليهما وردّ هذه العلة ونفى تفرد الوليد في الحديث وأنّه توبع، من دون أن يتعرّض للعلل السابقة[97]، وهذا فيه ما فيه من عدم التحرير الدقيق لموطن العلة، والانشغال بعلل أخرى لو سَلِمَ الحديث منها لما كانَ سالماً.

وبالنظر في حال الوليد بن أبي ثور نجد أنّ ابن نمير كذّبه في رواية عنه، وضعّفه يحيى بن معين، وابن نمير في الرواية الأخرى، وأحمد، وأبو زرعة، ويعقوب الفسوي، وصالح بن جزرة، والنسائي، والذهبي، وابن حجر[98]، وقال أبو حاتم: "شيخ يكتب حديثه ولا يحتج به"[99]، وذكر العقيلي أنّه يحدّث عن سماك بمناكير لا يتابع عليها[100]، وبيّن ابن حبان أنّه منكر الحديث جداً، في أحاديثه أشياء لا تشبه أحاديث الثقات، حتى إذا سمعها من الحديث صناعته علم أنها مقلوبة أو معمولة[101].

ومن خلال هذه الأقوال يظهر لي أنّ الوليد بن أبي ثور مجمعٌ على ضعفه ولكنّه ممن يكتب حديثه عند فريق من العلماء، وهذا مضمون قول أبي حاتم، وفحوى ما ذهب إليه ابن عدي من أنّ حديثه يحمل بعضه بعضا وهو ممّن يكتب حديثه[102]، ولقد روى له البخاري في الأدب، وأبو داود الترمذي وابن ماجة وغيرهم[103].

قلت: لم يتفرّد الوليد بن أبي ثور بالخبر إنّما توبع من رواة آخرين، من أشهرهم:

1- عمرو بن أبي قيس الرازي الأزرق وهو صدوق له أوهام[104].

2- إبراهيم بن طهمان الخراساني وهو ثقة يغرب رمي بالإرجاء وقيل رجع عنه[105].

3- شعيب بن خالد البجلي الرازي وهو لا بأس به[106]، ولكن الرواي عنه يحيى بن العلاء البجلي الرازي وهو متروك رمي بالوضع[107]، وقد خالف في متن الحديث أيضاً.

وممّا سبق يتبيّن أنّ الوليد بن أبي ثور تُوبع من طريقين مشهورين، ولم يتفرد في الحديث، وهذا يُقوّي من حال روايته، وهذان الطريقان هما اللذان أشار إليهما شيخ الإسلام ابن تيمية في معرض دفاعه عن الحديث، ولكن مع هذا فالحديث مُعلّ بما سبق ذكره من العلل.

وأمّا من صحّح الحديث، أو ذكر أنّه على شرط مسلم، فهذا فيه نظر؛ لأن الحديث ليس صحيحاً وليس على شرط مسلم، فعبد الله بن عميرة لم يرو له من أصحاب الكتب الستة إلا أبا داود والترمذي وابن ماجة[108]، وسماك بن حرب أخرج له مسلم والأربعة والبخاري تعليقاً[109]، وبذلك يتبين أنّ هذا الإسناد ليس على شرط مسلم.

وأمّا سكوت أبي داود على الحديث فقد يسكت أحياناً لجلاء ووضوح الضعف في الحديث وشهرته بذلك عند أهل العلم، قال الإمام الذهبي[110]: "مَا كَانَ بَيِّنَ الضَّعْفِ مِنْ جِهَةِ رَاوِيْهِ، فَهَذَا لاَيَسْكُتُ عَنْهُ،

بَلْ يُوْهِنُهُ غَالِباً، وَقَدْ يَسْكُتُ عَنْهُ بِحَسْبِ شُهْرَتِهِ وَنَكَارَتِهِ، وَاللهُ أَعْلَمُ".

وأمّا قول الترمذي حسن غريب فقد ذكر ابن تيمية أنّه يريد بذلك غرابة السّند وأنّ المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن، أو تعددت الطرق عن الشخص الذي هو أصل الغرابة في السند[111].

وهذا يبيّن أنّ الترمذي يريد بذلك ضعف السند، ولكنه حسّن المتن وذلك لشواهده الأخرى من السنة.

وأمّا تصحيح الذهبي للحديث في كتابه العرش وفي تلخيصه على مستدرك الحاكم فقد تراجع عنه حيث أعلّه في كتابيه العلو والميزان[112]، وقد ألّفهما بعد الكتب السابقة وبعدما رسخت قدمه في هذا الشأن.

الخاتمة:

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله, وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له, وأشهد أنّ مُحَمَّداً عبده ورسوله خاتم النبيين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذه خاتمة البحث أذكر فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها ومن ذلك ما يلي:

1- حديث الأوعال مشهور بهذا الاسم نسبة إلى وصف الملائكة حملة العرش أنّهم على هيئة الأوعال.

2- مدار هذا الحديث على سماك بن حرب وهو ممّن لا يحتمل تفرده إذا انفرد بأصل كما قال الإمام النسائي.

3- تفرّد سماك بن حرب بالرواية عن عبد الله بن عميرة الكوفي وهو راوٍ مجهول، ولا ترتفع عنه الجهالة برواية مثل سماك عنه كما قال الإمام يحيى بن معين.

4- الحديث فيه انقطاع بين عبد الله بن عميرة والأحنف بن قيس إذ أنّه لا يعلم له سماعاً من الأحنف كما ذكر الإمام البخاري.

5- بناءً على ما سبق فلم يصحّ حديث الأوعال بحسب المنهجية العلمية عند المحدثين.

6- من استدل بحديث الأوعال فقد ذكره للرد على الجهمية في نفيهم صفات الباري جلّ وعلا، ولأنّه جاء فيه التصريح الصريح على العلو والفوقية لله تبارك وتعالى.

7- بعد البحث والتحري لم أجد في سنّة النبي ﷺ ما يشهد للفظ الأوعال الوارد في وصف حملة العرش.

التوصيات:

توصي الدراسة بدراسة الأحاديث الواردة في مقدار المسافة بين السموات الأرض دراسة حديثية نقدية، وأيضاً بمزيد من الدراسات والأبحاث حول الأحاديث التي اختلف فيها العلماء للوقوف على مناهجهم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

المصادر والمراجع:

1. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد ابن عبد الكريم الشيباني الجزري ابن الأثير، (المتوفى: 606هـ)، النهاية في غريب الحديث والأثر، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود مُحَمَّد

الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، 1399هـ - 1979م.

2. أحمد، أبو عبد الله أحمد بن مُحَمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، (المتوفى: 241هـ)، مسند الإمام أحمد بن حنبل ،المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون ،إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى، 1421 هـ - 2001 م.

3. مسند الإمام أحمد بن حنبل، المحقق: أحمد مُحَمَّد شاكر، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

4. سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المحقق: د. زياد مُحَمَّد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1414.

5. الألباني، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني (المتوفى: 1420هـ)، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار النشر: دار المعارف، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1412 هـ / 1992 م.

6. الآجُرِّيُّ، أبو بكر مُحَمَّد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: 360هـ)، الشريعة، المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، الناشر: دار الوطن - الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، 1420 هـ - 1999 م.

7. البخاري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، (المتوفى: 256هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، المحقق: مُحَمَّد زهير بن ناصر الناصر، الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة: الأولى، 1422هـ.

8. التاريخ الكبير، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن ،طبع تحت مراقبة: مُحَمَّد عبد المعيد خان.

9. أبو بكر الشافعي، أبو بكر مُحَمَّد بن عبد الله بن إبراهيم بن عبدوَيْه البغدادي الشافعي البزَّاز (المتوفى: 354هـ)، كتاب الفوائد (الغيلانيات)، حققه: حلمي كامل أسعد عبد الهادي، قدم له وراجعه وعلق عليه: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار ابن الجوزي - السعودية / الرياض، الطبعة: الأولى، 1417هـ - 1997م.

10. ابن عبد البرّ، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن مُحَمَّد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: 463هـ)، التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي , مُحَمَّد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: 1387 هـ.

11. البزّار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: 292هـ)، مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).

12. ابن بطة، أبو عبد الله عبيد الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حمدان العُكْبَري المعروف بابن بَطَّة العكبري (المتوفى: 387هـ)، الإبانة الكبرى لابن بطة، المحقق: رضا

معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

13. البغوي، محيي السنة أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود البغوي (المتوفى: 510هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، حققه وخرج أحاديثه مُحَمَّد عبد الله النمر – عثمان جمعة ضميرية – سليمان مسلم الحرش، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة: الرابعة، 1417 هـ – 1997 م.

14. البوصيري، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: 840هـ)، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، 1420 هـ – 1999 م.

15. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، الأسماء والصفات للبيهقي، حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: عبد الله بن مُحَمَّد الحاشدي، قدم له: فضيلة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي، الناشر: مكتبة السوادي، جدة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1413 هـ – 1993 م.

16. الترمذي، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد مُحَمَّد شاكر (جـ 1، 2)، ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، الطبعة: الثانية، 1395 هـ – 1975 م.

17. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (المتوفى: 728هـ)، مجموع الفتاوى ،المحقق: عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن قاسم ،الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية ،عام النشر: 1416هـ/1995م.

18. العقيدة الواسطية، تعليق ابن مانع، الناشر: مكتبة المعارف، الرياض – المملكة العربية السعودية، الطبعة: بدون طبعة أو عام نشر

19. الجورقاني، الحسين بن إبراهيم بن الحسين بن جعفر، أبو عبد الله الهمذاني الجورقاني (المتوفى: 543هـ)، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، تحقيق وتعليق: الدكتور عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية، مؤسسة دار الدعوة التعليمية الخيرية، الهند، الطبعة: الرابعة، 1422 هـ – 2002 م.

20. ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي (المتوفى: 597هـ) ، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ،المحقق: إرشاد الحق الأثري ،الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان ،الطبعة: الثانية، 1401هـ/1981م.

21. المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، المحقق: مُحَمَّد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، 1412 هـ – 1992 م.

22. ابن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي

حاتم (المتوفى: 327هـ)، الجرح والتعديل، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1271 هـ 1952 م

23. الحاكم النيسابوري، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الله بن مُحَمَّد بن حمدويه المعروف بابن البيع (المتوفى: 405هـ)، المستدرك على الصحيحين،تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا ،الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت ،الطبعة: الأولى، 1411 – 1990.

24. ابن حبان، مُحَمَّد بن حبان بن أحمد التميمي،الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: 354هـ) ،ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: 739 هـ) ،حققه وخرج أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط ،الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت ،الطبعة: الأولى، 1408 هـ - 1988 م.

25. الثقات، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور مُحَمَّد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، 1393 هـ = 1973.

26. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، 1396هـ.

27. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن مُحَمَّد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: 852هـ) ، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق، الناشر: دار البشائر . بيروت، الطبعة: الأولى 1996م.

28. تقريب التهذيب، المحقق: مُحَمَّد عوامة، الناشر: دار الرشيد – سوريا، الطبعة: الأولى، 1406 – 1986.

29. تهذيب التهذيب ،الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند ،الطبعة: الطبعة الأولى، 1326هـ.

30. ابن خزيمة، أبو بكر مُحَمَّد بن إسحاق بن خزيمة بن المغيرة بن صالح بن بكر السلمي النيسابوري (المتوفى: 311هـ)، كتاب التوحيد وإثبات صفات الرب عز وجل، المحقق: عبد العزيز بن إبراهيم الشهوان، الناشر: مكتبة الرشد - السعودية – الرياض، الطبعة: الخامسة، 1414هـ - 1994م.

31. الخطّابي، أبو سليمان حمد بن مُحَمَّد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (المتوفى: 388 هـ)، غريب الحديث، المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي، خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار الفكر – دمشق، عام النشر: 1402 هـ - 1982 م.

32. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي (المتوفى: 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، المحقق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض.

33. الدار قطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: 385هـ)، سنن الدارقطني، حققه وضبط نصه وعلق عليه: شعيب الارنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1424 هـ - 2004 م.

34. العلل الواردة في الأحاديث النبوية، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ

الرحمن زين الله السلفي، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى 1405 هـ - 1985 م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: مُحَمَّد بن صالح بن مُحَمَّد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، 1427 هـ.

35. الدّارمي، أبو سعيد عثمان بن سعيد بن خالد بن سعيد الدارمي السجستاني (المتوفى: 280هـ)، الرد على الجهمية، المحقق: بدر بن عبد الله البدر، الناشر: دار ابن الأثير – الكويت، الطبعة: الثانية، 1416هـ - 1995م.

36. نَقْضُ الإِمَامِ أَبِي سَعِيدٍ عُثْمَانَ بْنِ سَعِيدٍ عَلَى المِرِيْسِيِّ الْجَهْمِيِّ العَنِيدِ فِيْمَا افْتَرَىَ عَلَى اللهِ - عز وجل مِنَ التَّوْحِيدِ، المحقق: أَبُوْ عَاصِم الشَّوَامِيُّ الأَثَرِي، الناشر: المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر، الطبعة: الأولى، 1433 هـ - 2012 م.

37. أبو داود، سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، (المتوفى: 275هـ)، سنن أبي داود، المحقق: شعَيب الأرنؤوط - محَمَّد كامِل قره بللي، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ - 2009 م.

38. رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، المحقق: مُحَمَّد الصباغ، الناشر: دار العربية – بيروت.

39. ابن أبي الدّنيا، أبو بكر عبد الله بن مُحَمَّد بن عبيد بن سفيان بن قيس البغدادي الأموي القرشي المعروف بابن أبي الدنيا (المتوفى: 281هـ)، المطر والرعد والبرق، تحقيق وتخريج: طارق مُحَمَّد سكلوع العمودي، دار النشر: دار ابن الجوزي، الدمام – السعودية، الطبعة: الأولى، 1418 هـ - 1997 م.

40. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: 795هـ)، شرح علل الترمذي، المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: مكتبة المنار - الزرقاء – الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ - 1987م.

41. الرّوياني، أبو بكر مُحَمَّد بن هارون الرُّوياني (المتوفى: 307هـ)، مسند الروياني، المحقق: أيمن علي أبو يماني، الناشر: مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة: الأولى، 1416.

42. أبو زرعة الرازي (المتوفى: 264هـ)، أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: 1402هـ/1982م.

43. ابن شاهين، أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن مُحَمَّد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: 385هـ)، الفوائد، تحقيق: بدر البدر، الناشر: دار ابن الأثير - الكويت (ضمن مجموع فيه من مصنفات ابن شاهين)، الطبعة: الأولى 1415 هـ - 1994 م.

44. -تاريخ أسماء الثقات، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى، 1404 – 1984.

45. ابن أبي شيبة، أبو جعفر مُحَمَّد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي (المتوفى : 297هـ)، العرش وما رُوِي فيه، المحقق : مُحَمَّد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر : مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة : الأولى، 1418هـ/1998م.

46. أبو الشيخ، أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: 369هـ)، العظمة، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، 1408.

47. ابن طهمان، أبو سعيد إبراهيم بن طهمان بن شعبة الخراساني الهروي (المتوفى: 168هـ)، مشيخة ابن طهمان، المحقق: محمد طاهر مالك، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، سنة النشر: 1403 هـ - 1983م.

48. ابن أبي عاصم، أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني (المتوفى: 287هـ)، السنة، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400.

49. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: 365هـ)، الكامل في ضعفاء الرجال، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

50. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله المالكي،(543هـ)، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، تحقيق: جمال مرعشلي، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، 1418هـ1997م.

51. ابن العطار الحسن بن أحمد بن الحسن بن أحمد بن محمد بن سهل أبو العلاء العطار الهمذاني (المتوفى: 596هـ)، فتيا وجوابها في ذكر الاعتقاد وذم الاختلاف، المحقق: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: دار العاصمة – الرياض – السعودية، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

52. العجلي، أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى (المتوفى: 261هـ)، معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية، الطبعة: الأولى، 1405 – 1985.

53. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (المتوفى: 322هـ)، الضعفاء الكبير، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ - 1984م.

54. الفاكهي، أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي (المتوفى: 272هـ)، أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه، المحقق: د. عبد الملك عبد الله دهيش، الناشر: دار خضر – بيروت، الطبعة: الثانية، 1414.

55. الفسوي، يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: 277هـ)، المعرفة والتاريخ، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، 1401 هـ- 1981م.

56. ابن القيّم محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: 751هـ)، تهذيب السنن لابن قيّم الجوزية، تحقيق: د. إسماعيل بن غازي مرحبا، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، 1428هـ / 2007م.

57. اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، الناشر: مطابع الفرزدق التجارية – الرياض، الطبعة: الأولى، 1408هـ / 1988م.

58. الكوثري، مُحَمَّد زاهد، مقالات الكوثري، المكتبة التوفيقية، مصر.

59. اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن بن منصور الطبري الرازي اللالكائي (المتوفى: 418هـ)، شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، تحقيق: أحمد بن سعد بن حمدان الغامدي، الناشر: دار طيبة – السعودية، الطبعة: الثامنة، 1423هـ / 2003م.

60. ابن ماجة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني (المتوفى: 273هـ)، سنن ابن ماجه ت الأرنؤوط، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، 1430 هـ – 2009 م.

61. ابن ماكولا، الاكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الاسماء والكنى والانساب، دار الكتاب الاسلامي الفارق الحديثة للطباعة والنشر خلف 60 ش راتب حدائق شبرا القاهرة.

62. المباركفوري، أبو العلا مُحَمَّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى (المتوفى: 1353هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

63. المزّي، يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي مُحَمَّد القضاعي الكلبي المزي (المتوفى: 742هـ)، تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، 1400 – 1980.

64. مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261هـ)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، المحقق: مُحَمَّد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

65. المنفردات والوحدان، المحقق: د. عبدالغفار سليمان البنداري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1408 – 1988.

66. المعلمي، عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن مُحَمَّد المعلمي العتمي اليماني (المتوفى: 1386هـ)، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، مع تخريجات وتعليقات: مُحَمَّد ناصر الدين الألباني – زهير الشاويش، عبد الرزاق حمزة، الناشر: المكتب الإسلامي، الطبعة: الثانية، 1406 هـ – 1986 م.

67. ابن معين، أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: 233هـ)، معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومُحَمَّد بن عبد الله بن نمير وغيرهم/ رواية أحمد بن مُحَمَّد بن القاسم بن محرز، المحقق: الجزء الأول: مُحَمَّد كامل القصار، الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، 1405هـ، 1985م.

68. مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: 762هـ)، إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن مُحَمَّد – أبو مُحَمَّد أسامة بن إبراهيم، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ – 2001 م.

69. ابن مندة، أبو عبد الله مُحَمَّد بن إسحاق بن مُحَمَّد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (المتوفى: 395هـ)، التوحيد ومعرفة أسماء الله عز وجل وصفاته على الاتفاق والتفرد لابن منده، حققه وعلق عليه وخرج أحاديثه: الدكتور علي بن مُحَمَّد ناصر الفقيهي الأستاذ المشارك في قسم

الدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، دار العلوم والحكم، سوريا، الطبعة: الأولى، 1423 هـ - 2002م.

70. المنذري، الحافظ عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (المتوفى: 656 هـ)، مختصر سنن أبي داود، المحقق: مُحَمَّد صبحي بن حسن حلاق (أبو مصعب) [خرج أحاديثه وضبط نصه وعلق عليه ورقم كتبه وأحاديثه وقارن أبوابه مع المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي الشريف «ووضع حكم المحدث الألباني على الأحاديث» «بطلب من صاحب مكتبة المعارف - الرياض حيث أنه صاحب الحق في ذلك»]، الناشر: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، 1431 هـ، 2010 م.

71. ابن منظور، مُحَمَّد بن مكرم بن على، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي، (المتوفى: 711هـ)، لسان العرب، الناشر: دار صادر – بيروت، الطبعة: الثالثة - 1414 هـ.

72. الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين مُحَمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : 748هـ)، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، المحقق: حماد بن مُحَمَّد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، 1387 هـ - 1967 م.

73. سير أعلام النبلاء، المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، الناشر : مؤسسة الرسالة، الطبعة : الثالثة ، 1405 هـ / 1985م.

74. العرش، المحقق: مُحَمَّد بن خليفة بن علي التميمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الثانية، 1424هـ/2003م.

75. العلو للعلي الغفار في إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها، المحقق: أبو مُحَمَّد أشرف بن عبد المقصود، الناشر: مكتبة أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، 1416هـ - 1995م.

76. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، المحقق: مُحَمَّد عوامة أحمد مُحَمَّد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992م.

77. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحقيق: علي مُحَمَّد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1382 هـ - 1963 م.

78. ضياء الدّين المقدسيّ، أبو عبد الله مُحَمَّد بن عبد الواحد المقدسي (المتوفى: 643هـ)، الأحاديث المختارة أو المستخرج من الأحاديث المختارة مما لم يخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما، دراسة وتحقيق: معالي الأستاذ الدكتور عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، 1420 هـ - 2000 م.

79. أبو القاسم الأصبهاني إسماعيل بن مُحَمَّد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، الملقب بقوام السّنة (المتوفى: 535هـ)، الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة، المحقق: مُحَمَّد بن ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: دار الراية - السعودية / الرياض، الطبعة: الثانية، 1419هـ - 1999م.

80. ابن قدامة، أبو مُحَمَّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد ، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى : 620هـ)، إثبات صفة العلو، المحقق : أحمد بن عطية بن علي الغامدي، الناشر : مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة : الأولى، 1409هـ / 1988م.

81. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، المجتبى من السنن = السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، 1406 – 1986.

82. أبو نعيم، أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: 430هـ)، تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1410 هـ-1990م.

83. أبو يعلى، أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: 307هـ)، مسند أبي يعلى، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، 1404 – 1984.

الهوامش:

(1) الخطيب، أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ)، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، تحقيق: د. محمود الطحان، الناشر: مكتبة المعارف – الرياض، ج2، ص212، رقم 1641.

(2) المرجع السابق، ج2، ص295، رقم 1901.

(3) الترمذي، أبو عيسى مُحَمَّد بن عيسى بن سَوْرة (المتوفى: 279هـ)، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد مُحَمَّد شاكر (جـ 1، 2)، ومُحَمَّد فؤاد عبد الباقي (جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر، ط 2، 1395 هـ – 1975 م، أبواب تفسير القرآن، باب ومن سورة الحاقة، ج5، ص424، ح3320.

(4) وقيل اسمه عبد الحميد بن حميد الكشي، كما جزم بذلك ابن حبان وغير واحد، وهو ثقة حافظ، توفي سنة 249هـ، روى له مسلم والترمذي والبخاري تعليقاً. انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص368، ت4266.

(5) عبد الرحمن بن عبد الله بن سعد بن عثمان الدشتكي، أبو مُحَمَّد الرازي، وهو ثقة، توفي سنة مائتين وبضع عشرة، روى له الأربعة. انظر: المرجع السابق، ص344، ت3914.

(6) سيأتي ترجمة بقية رجال السند خلال الدراسة.

(7) الأحنف بن قيس بن معاوية التميمي السعدي، أبو بحر اسمه الضحاك وقيل صخر ثقة مخضرم، توفي سنة 67هـ، وقيل 72هـ، روى له الجماعة. انظر:المرجع السابق، ص96، ت288.

(8) البطحاء: جمعها بطاح وأباطح، وهو مكان في مكة، وهو مسيل واديها الذي فيه الحصى الصّغار. انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، مادة بطح، ج1، ص134-135.

(9) العصابة: جمعها عصائب وَهُمُ الجماعَةُ مِنَ النَّاسِ مِنَ العَشَرَة إِلَى الأَرْبَعين. انظر: المرجع السابق، مادة عصب، ج3، ص243.

(10) المزن: هو الغيم والسّحاب، ومفرده مزنة، وقيل هو السحابة البيضاء، انظر: المرجع السابق، مادة مَزَنَ، ج4، ص325.

(11) العنان بالفتح: هو السحاب، ومفرده عَنَانة، وقيل: ما عنّ لك منها، أي اعترض وبدا لك إذا رفعت رأسك، انظر: المرجع السابق، مادة عنن، ج3، ص313.

(12) الأوعال: جمع وَعِل بكسر العين، وهم تيوس الجبل، وتجمع أيضاً: وُعُولٌ ووُعُلٌ، والمقصود بذلك أنّ حملة العرش ملائكة على صورة الأوعال، انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج5، ص207؛ وابن منظور، لسان العرب، ج11، ص731.

(13) أبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في الجهمية، ج7، ص106، ح4724؛ والفاكهي، أخبار مكة، ج3، ص59، ح1827؛ وابن أبي عاصم، السنة، ج1، ص253، ح577؛ والبزار، البحر الزخار، ج4، ص134، ح1309؛ والروياني، المسند، ج2، ص348، ح1329؛ وابن خزيمة، التوحيد، بَابُ ذِكْرِ اسْتِوَاءِ خَالِقِنَا الْعَلِيِّ الْأَعْلَى الْفَعَّالِ لِمَا يَشَاءُ، عَلَى عَرْشِهِ فَكَانَ فَوْقَهُ، ج1، ص234؛ وأبو الشيخ، العظمة، ج2، ص566، ج3، ص1050، ح568؛ وابن مندة، التوحيد، ج1، ص114، ح19، ج1، ص163، ح42؛ واللالكائي، شرح أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة، ج3، ص431، ح649، ح650؛ وأبو القاسم الأصبهاني، الحجة في بيان المحجّة، ج2، ص84، ح42، فصل فِي بَيَان أَن الْعَرْش فَوق السَّمَاوَات وَأَن الله عَزَّ وَجَلَّ فَوق الْعَرْش؛ وأبو العلاء الهمذاني، ذكر الاعتقاد، ص68، ح19.

([14]) أبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في الجهمية، ج7، ص106، ح4725؛ وابن طهمان، مشيخة ابن طهمان، ص70، ح18؛ والآجري، الشريعة، ج3، ص1089، ح665؛ وابن مندة، التوحيد، ج1، ص114، ح19؛ والبيهقي، الأسماء والصفات، ج2، ص316، ح882؛ والجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج1، ص209، ح72؛ والضياء، الأحاديث المختارة، ج8، ص375، ح463، ج8، ص376، ح464.

([15]) أبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في الجهمية، ج7، ص105، ح4723؛ وابن ماجة، السنن، باب فيما أنكرت الجهمية، ج1، ص133، ح193؛ وأحمد، المسند، ج3، ص292، ح1771؛ والدارمي، الرد على الجهمية، باب استواء الرب تبارك وتعالى على العرش وارتفاعه إلى السماء، ص50، ح72؛ وابن أبي الدنيا، المطر والرعد والبرق، ص50، ح2؛ والبزار، البحر الزخار، ج4، ص134، ح1310؛ وابن أبي شيبة، العرش، ص319، ح9؛ وابن خزيمة، التوحيد، بَابُ ذِكْرِ اسْتِوَاءِ خَالِقِنَا الْعَلِيِّ الْأَعْلَى الْفَعَّالِ لِمَا يَشَاءُ، عَلَى عَرْشِهِ فَكَانَ فَوْقَهُ، ج1، ص234؛ والعقيلي، الضعفاء، ج2، ص284، ت852؛ وأبو بكر الشافعي، الغيلانيات، ج1، ص292، ح295، ج1، ص297، ح298؛ والآجري، الشريعة، ج3، ص1087، ح663،664؛ وابن شاهين، الفوائد، ص74، ح2؛ وابن بطة، الإبانة، ج7، ص148، ح107؛ والخطابي، غريب الحديث، ج1، ص541؛ واللالكائي، شرح أصول إعتقاد أهل السنة والجماعة، ج3، ص431، ح651؛ والبيهقي، الأسماء والصفات، ج2، ص285، ح847؛ وابن عبد البر، التمهيد، ج7، ص140؛ وأبو العلاء الهمذاني، ذكر الاعتقاد، ص67، ح19؛ وابن الجوزي، العلل المتناهية، كتاب التوحيد، باب ذكر الجهة، ج1، ص9، ح6؛ وابن قدامة، العلو، ص95، ح15؛ والضياء، الأحاديث المختارة، ج8، ص374، ح461، 462؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج15، ص387، ت3466؛ والذهبي، العلو، ص59، ح105، 106.

([16]) (ثُمَّ فَوْقَ ذَلِكَ ثَمَانِيَةُ أَوْعَالٍ بَيْنَ أَظْلَافِهِنَّ وَرُكَبِهِنَّ مِثْلُ مَا بَيْنَ سَمَاءٍ إِلَى سَمَاءٍ) هذه الزيادة التي فيها ذكر الأوعال ذكرت في كل الكتب التي روت هذا الحديث ما عدا ابن شاهين في فوائده ومن طريقه المزي كما تقدّم في التخريج، ولم تذكر في رواية ابن الجوزي أيضاً، مع أنّ ابن الجوزي رواه من طريق أبي بكر الشافعي كما في الغيلانيات، وقد صرحت روايته بذكر الأوعال. انظر: أبو بكر الشافعي، الغيلانيات، ج1، ص292، ح295؛ وابن شاهين، الفوائد، ص74، ح2؛ وابن الجوزي، العلل المتناهية، كتاب التوحيد، باب ذكر الجهة، ج1، ص9، ح6؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج15، ص387، ت3466.

([17]) احمد، المسند، ج3، ص292، ح1770؛ وابن أبي شيبة، العرش، ص325، ح10؛ وأبو يعلى، المسند، ج12، ص75، ح6713؛ وابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج9، ص27، ت2104؛ والحاكم، المستدرك، ج2، ص316، ح3137، ج2، ص410، ح3428، ج2، ص447، ح3547، وفي طريق آخر زاد في الإسناد الأحنف بن قيس ج2، ص543، ح3849؛ والبغوي، التفسير، ج8، ص210؛ وابن الجوزي، العلل المتناهية، باب ذكر الجهة، ج1، ص8، ح5، والمنتظم في تاريخ الأمم والملوك، باب ذكر ما بين السماء والسماء، ج1، ص184؛ والذهبي، العلو، ص58، ح104.

([18]) انظر: الروياني، المسند، ج2، ص349، ح1330؛ وأبو نعيم، تاريخ أصبهان، ج1، ص426؛ وابن عبد البر، التمهيد، ج7، ص139.

([19]) انظر: ابن مندة، التوحيد، ج1، ص114، ح19، ج1، ص163، ح42؛ والجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج1، ص212، ح72.

([20]) انظر: أبو الشيخ، العظمة، ج2، ص566، وابن عبد البر، التمهيد، ج7، ص139.

([21]) سورة الحاقة، آية: 17.

([22]) انظر: ابن أبي شيبة، العرش وما روي فيه، ص377، ح28؛ والدارمي، النقض على المريسي، باب ما جاء في العرش، ص181، ح112؛ وأبو يعلى، المسند، ج12، ص74، ح6712؛ وابن خزيمة، التوحيد، ج1، ص251؛ وأبو بكر الشافعي، الغيلانيات، ج1، ص297، ح297؛ والحاكم، المستدرك، ج2، ص543، ح3848، وفي طريق آخر سقط الأحنف بن قيس، ج2، ص410، ح3429.

([23]) أظلاف: جمع ظِلْف وهي للبَقَر والغَنَم كالحافِر للفَرس والبَغْل، والخُفّ للبَعِير، انظر: ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ج3، ص159؛ وابن منظور، لسان العرب، ج9، ص229-230.

([24]) هذه الزيادة رواها ابن أبي شيبة عن يحيى بن عبد الحميد عن شريك به، انظر: ابن أبي شيبة، العرش وما روي فيه، ص377، ح28.

([25]) هذه الزيادة رواها ابن خزيمة عن عَبْدَة بْن عَبْدِ اللَّهِ الْخُزَاعِيُّ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ، عَنْ شَرِيكٍ به؛ والحاكم من طريق الْحُسَيْن بْن الْفَضْلِ، ثنا أَبُو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ، ثنا شَرِيكٌ به، انظر: ابن خزيمة، التوحيد، ج1، ص251؛ والحاكم، المستدرك، ج2، ص543، ح3848.

([26]) هذه الزيادة رواها الحاكم من طريق أَبُو نَصْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ نَصْرٍ، ثنا أَبُو غَسَّانَ النَّهْدِيُّ، ثنا شَرِيكٌ به، انظر: الحاكم، المستدرك، ج2، ص410، ح3429.

([27]) الترمذي، السنن، باب ومن سورة الحاقة، ج5، ص424، ح3320.

([28]) انظر: أبو داود، رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه، ص27.

([29]) انظر: الدارمي، الرد على الجهمية، باب استواء الرب تبارك وتعالى على العرش وارتفاعه إلى السماء، ص50، ح72، النقض على المريسي، ص179، ح107.

([30]) انظر: ابن خزيمة، التوحيد، ج1،ص136، 244، 394، ج2، ص555، 864؛ وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص192.

([31]) تعقّبه الذهبي وذكر أنّ في إسناده يحيى بن العلاء وهو واهٍ، وذكر في موضع آخر أنّه صحيح، انظر: الحاكم، المستدرك، ج2، ص316، ح3137، ج2، ص410، ح3428، ج2، ص447، ح3547.

([32]) انظر: الجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج1، ص211، ح72.

([33]) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص192، والعقيدة الواسطية، ص12.

([34]) انظر: الذهبي، العرش، ج2، ص41.

([35]) ([35]) الحديث أخرجه الترمذي، وأحمد ومن طريقه ابن الجوزي، وأخرجه البزار، وأبو الشيخ جميعاً من طريق: قتادة عن الحسن عن أبي هريرة ﷺ، وفيه أنّ المسافة بين السماء والأرض (مسيرة خمسمائة عام)، قال الترمذي: هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الوَجْهِ، وَيُرْوَى عَنْ أَيُّوبَ، وَيُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ، وَعَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ، قَالُوا: لَمْ يَسْمَعِ الحَسَنُ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وقال ابن حبان: لَمْ يسمع الْحَسَن عَن أَبِي هُرَيْرَة شَيْئًا، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصحّ عن رسول الله ﷺ، والحسن لم يسمع من أبي هريرة ﷺ، وَقِيلَ لَهُ مِنْ أَيْنَ تُحَدِّثُ هَذِهِ الأَحَادِيثَ فَقَالَ مِنْ كِتَابٍ عِنْدَنَا سَمِعْتُهُ مِنْ رَجُلٍ وَكَانَ الْحَسَنُ يَرْوِي عَنِ الضُّعَفَاءِ. انظر: الترمذي، السنن، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ الحَدِيدِ، ج5، ص403، ح3298؛ واحمد، المسند، ج14، ص422، ح8828؛ والبزار، البحر الزخار، ج17، ص43، ح9559؛ وابن حبان، المجروحين،ج1، ص342، ت435؛ وأبو الشيخ، العظمة، ج2، ص560؛ وابن الجوزي، العلل المتناهية، ج1، ص12-14، ح8.

([36]) انظر: ابن القيم، تهذيب السنن، كتاب السنة، باب في الردّ على الجهمية، ج4، ص2158-2161، واجتماع الجيوش الإسلامية، ج2، ص163.

([37]) المباركفوري، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، ج9، ص165، ح3320.

([38]) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج5، ص159، ت494.

([39]) انظر: العقيلي، الضعفاء، ج2، ص284، ت852.

([40]) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج5، ص385، ت1053.

([41]) انظر: المرجع السابق، ج9، ص27-28، ت2104.

([42]) انظر: ابن العربي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ج12، ص156.

([43]) انظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية، كتاب التوحيد، باب ذكر الجهة، ج1، ص9، ح5-6.

([44]) الذهبي، العلو للعلي الغفّار، ص60، ح107.

([45]) البوصيري، إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، كتاب عجائب المخلوقات، باب ما جاء في خلق السموات، ج6، ص165، ح5585.

([46]) انظر: الكوثري، مقالات الكوثري، ص283- 288.

([47]) احمد، المسند بتحقيق أحمد شاكر، ج2، ص376، ح1771.

([48]) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج3، ص398، ح1247.

([49]) احمد، المسند بتحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، ج3، ص294، ح1771.

([50]) انظر: الحاكم، المستدرك، ج2، ص316، ح3137، ج2، ص410، ح3428، ج2، ص447، ح3547؛ والجورقاني، الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير، ج1، ص211، ح72؛ وابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص192؛ وابن القيم، تهذيب السنن، كتاب السنة، باب في الردّ على الجهمية، ج4، ص2158-2161.

([51]) انظر: العقيلي، الضعفاء، ج2، ص284، ت852؛ وابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج5، ص385، ت1053، ج9، ص27-28، ت2104؛ وابن الجوزي، العلل المتناهية، كتاب التوحيد، باب ذكر الجهة، ج1، ص9، ح5-6.

([52]) الجهمية: نسبة إلى جهم بن صفوان الرّاسبي، قال عنه الإمام الذّهبي: أُسُّ الضَّلاَلَةِ، وَرَأْسُ الجَهْمِيَّةِ، كانَ صَاحِبَ ذَكَاءٍ وَجِدَالٍ، وَكَانَ يُنْكِرُ الصِّفَاتِ، وَيُنَزِّهُ البَارِي عَنْهَا بِزَعمِه، وَيَقُوْلُ بِخَلْقِ القُرْآنِ...،انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج6، ص26-27، ت8.

([53]) انظر: أبو داود، السنن، كتاب السنة، باب في الجهمية، ج7، ص106، ح4725؛ وابن ماجة، السنن، باب فيما أنكرت الجهمية، ج1، ص133، ح193؛ وابن أبي شيبة، العرش، ص319، ح9؛ وابن خزيمة، التوحيد، بَابُ ذِكْرِ اسْتِوَاءِ خَالِقِنَا الْعَلِيِّ الْأَعْلَى الْفَعَّالِ لِمَا يَشَاءُ، عَلَى عَرْشِهِ فَكَانَ فَوْقَهُ، ج1، ص234؛ وابن عبد البر، التمهيد، ج7، ص140؛ وابن قدامة، العلو، ص95، ح15؛ والذهبي، العلو، ص59، ح105، 106.

([54]) البخاري، كتاب بدء الخلق، باب ما جاء في قول الله تعالى: {وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه} [الروم: 27]، ج4، ص106، ح3194؛ ومسلم، كتاب التَّوْبَةِ، بَابٌ فِي سِعَةِ رَحْمَةِ اللهِ تَعَالَى وَأَنَّهَا سَبَقَتْ غَضَبَهُ، ج4، ص2107، ح2751.

([55]) البخاري، كتاب التوحيد، باب {وكان عرشه على الماء} [هود: 7]، {وهو رب العرش العظيم} [التوبة: 129]، ج9، ص124، ح7420.

([56]) مسلم، كتاب الذِّكْرِ وَالدُّعَاءِ وَالتَّوْبَةِ وَالِاسْتِغْفَارِ، بَابُ مَا يَقُولُ عِنْدَ النَّوْمِ وَأَخْذِ الْمَضْجَعِ، ج4، ص2084، ح2713.

([57]) الذهبي، العلو، ص45، ح73.

([58]) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج5، ص159، ت494؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5، ص124، ت572.

([59]) انظر: ابن ماكولا، الإكمال، ج6، ص279؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5، ص344، ت595.

([60]) انظر: العقيلي، الضعفاء، ج2، ص284، ت852؛ وابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج5، ص385، ت1053؛ مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج8، ص103، ت3105.

([61]) قلت: عبد الله بن عميرة يطلق على ثلاثة أشخاص وقد ذهب ابن حبان إلى أنّ الثلاثة واحداً، في حين أن البخاري وأبا حاتم الرازي قد فرقوا بينهم. انظر: ابن حبان، الثقات، ج5، ص42، ت3759؛ والبخاري، التاريخ الكبير، ج5، ص159، ت494، 495، 496؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج5، ص124، ت572، 573، 574.

([62]) الذهبي، ديوان الضعفاء، ص224، ت2256.

([63]) الذهبي، ميزان الإعتدال، ج2، ص469، ت4492.

([64]) انظر: ابن حجر، تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ج2، ص274، ت1055.

([65]) ابن حجر، تقريب التهذيب، ص316، ت3514.

([66]) المعلّمي، التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، تحقيق وتعليق الشيخ الألباني وغيره، ج2، ص669.

([67]) ([67]) وقال الشيخ الألباني أيضاً: ولقد أجريت لطلاب الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة يوم كنت أستاذ الحديث فيها سنة (1382) تجربة عملية في هذا الشأن في بعض دروس (الأسانيد)، فقلت لهم: لنفتح على أي راو في كتاب «خلاصة تذهيب الكمال» تفرد بتوثيقه ابن حبان، ثم لنفتح عليه في «الميزان» للذهبي، و«التقريب» للعسقلاني، فسنجدهما يقولان فيه «مجهول» أو «لا يعرف»، وقد يقول العسقلاني فيه «مقبول» يعني لين الحديث، ففتحنا على بضعة من الرواة تفرد بتوثيقهم ابن حبان فوجدناهم عندهما كما قلت: إما مجهول، أو لا يعرف، أو مقبول. انظر: المرجع السابق، ج2، ص669-670.

([68]) انظر: ابن رجب، شرح علل الترمذي، ج1، ص377-378.

([69]) انظر: مسلم، المنفردات والوحدان، ص142-144؛ والبزار، البحر الزخار، ج4، ص135، ح1310.

([70]) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج5، ص159، ت494.

([71]) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص344، ت595.

([72]) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج3، ص192، والعقيدة الواسطية، ص12.

([73]) انظر: الألباني، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، ج3، ص402، ح1247.

([74]) انظر: العقيلي، الضعفاء، ج2، ص284، ت852.

([75]) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج5، ص385، ت1053.

([76]) انظر: الذهبي، ميزان الإعتدال، ج2، ص469، ت4492.

([77]) انظر: ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص344، ت595.

([78]) انظر: الذهبي، الكاشف، ج2، ص372، ت6224؛ وابن حجر، تقريب التهذيب، ص595، ت7618.

([79]) انظر: البخاري، التاريخ الكبير، ج4، ص173، ت2382؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص279، ت1203.

([80]) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص279، ت1203؛ وابن شاهين، الثقات، ص107، ت505؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج12، ص120، ت2579؛ ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج6، ص109، ت2238.

([81]) وقال يعقوب أيضاً: وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص234، ت405.

([82]) انظر: العجلي، الثقات، ج1، ص436، ت680؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص233، ت405.

([83]) انظر: مغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج6، ص109، ت2238؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص234، ت405.

([84]) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج4، ص541، ت875؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج12، ص120، ت2579.

([85]) انظر: يعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج2، ص638؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص279، ت1203.

([86]) انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص279، ت1203.

([87]) المزي، تهذيب الكمال، ج12، ص120، ت2579؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص234، ت405.

([88]) انظر: النّسائي، المجتبى، ج8، ص319، ح5677.

([89]) ابن حبان، الثقات، ج4، ص339، 3228.

([90]) الدار قطني، العلل، ج13، ص184، ح3072.

([91]) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج4، ص541-543، ت875؛ والذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص232، ت3548.

([92]) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص255، ت2624.

([93]) ذكر يحيى بن معين بعد أن وثّق سِماكاً، أنّ الذي عابه أنّه أسند أحاديث لم يسندها غيره، انظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج4، ص279، ت1203؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج12، ص119، ت2579.

([94]) انظر: الذهبي، ميزان الاعتدال، ج2، ص233، ت3548؛ ومغلطاي، إكمال تهذيب الكمال، ج6، ص109، ت2238؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص234، ت405.

([95]) انظر: ابن الجوزي، العلل المتناهية، كتاب التوحيد، باب ذكر الجهة، ج1، ص10، ح6.

([96]) ذكر المنذري أنّ في إسناده الوليد بن أبي ثور، ولا يحتج بحديثه، انظر: المنذري، مختصر سنن أبي داود، كتاب السنة، باب في الجهمية، ج3، ص283، ح4723.

([97]) انظر: ابن القيم، تهذيب السنن، كتاب السنة، باب في الردّ على الجهمية، ج4، ص2158-2161، واجتماع الجيوش الإسلامية، ج2، ص163.

([98]) انظر: ابن معين، تاريخ ابن معين، رواية ابن محرز، ج1، ص60؛ وأبو زرعة، الضعفاء، ج2، ص428؛ ويعقوب الفسوي، المعرفة والتاريخ، ج3، ص56؛ وأبو داود، سؤالات أبي داود للإمام أحمد، ج1، ص318؛ والعقيلي، الضعفاء، ج4، ص319، ت1920؛ وابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9، ص3، ت6؛ وابن عدي، الكامل، ج8، ص355، ت1998؛ والمزي، تهذيب الكمال، ج31، ص32، ت6712؛ والذهبي، الميزان، ج4، ص340، ت9377؛ وابن حجر، تقريب التهذيب، ص582، ت7431.

([99]) ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج9، ص3، ت6.

([100]) ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج11، ص138، ت229.

([101]) انظر: ابن حبان، المجروحين، ج3، ص79، ت1135.

([102]) انظر: ابن عدي، الكامل في الضعفاء، ج8، ص358، ت1998.

([103]) انظر: المزي، تهذيب الكمال، ج31، ص35، ت6712؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج11، ص138، ت229.

([104]) انظر: ابن حجر، تقريب التهذيب، ص426، ت5101.

([105]) المرجع السابق، ص90، ت189.

([106]) المرجع السابق، ص267، ت2799.

([107]) انظر: الذهبي، الكاشف، ج2، ص372، ت6224؛ وابن حجر، تقريب التهذيب، ص595، ت7618.

([108]) انظر: تهذيب الكمال، المزي، ج15، ص385، ت3466؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج5، ص344، ت595.

([109]) المزي، تهذيب الكمال، ج12، ص115، ت2579؛ وابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4، ص232، ت405.

([110]) الذهبي، سير أعلام النبلاء، ج13، ص214-215.

([111]) انظر: ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج18، ص24، ص39.

([112]) انظر: الحاكم، المستدرك،ج2، ص410، ح3428، ج2، ص543، ح3848؛ والذهبي، العرش، ج2، ص41، وميزان الإعتدال، ج2، ص469، ت4492، والعلو، ص60، ح107، وذكر الذهبي في سير أعلام النبلاء، (ج17، ص175-176، ت100) عن كتاب المستدرك أنّه كتاب مفيد قد اختصرته، ويعوز عملاً وتحريراً.